

والا فالواجب فيها دم قال وهو مشكل انتهى وذلك لانه  
يقضي وجوب الدم فيها عند النقل الاول وليس كذلك  
بل في الثلاث كلها قال الشيخ عبدالرؤف في شرحه وما ورد  
عليه في فقيه مصر الشيخ شمس الدين محمد الرماحي  
والجامع بين المعقول والمنقول المحقق احمد بن قاسم  
العبادي رفته لكل سؤالا وسقت العبارة المذكورة  
ثم قلت وهي مشكله لانه لا يخلو حال تاركها غير عذر  
اما ان يثبت الثالث ويرى يومها فالواجب فيها  
مدان لادم ولا يثبتها فالواجب دم لكن في الثلاث  
لا فيها فخلص انه لا يتصور وجوب الدم فيها فما  
توجب هذا الكلام فاجاب الاول بان وجوب الدم  
حصل بترك الثالث ولكن بتركها ما تحققنا استقراره  
بخلاف ما لو بايتها فبستهي عدم ذلك وجوب مدون  
فيها وكون وجوب التثنية منوطا بغيره شاع في  
كلامهم انتهى واذ انا ملته بانه خاليا عن الجواب  
واجاب الثاني بما حصله ان السبب التام لوجوب  
الدم تحقق بترك الثالث كما اشاروا اليه بقولهم في  
تحليل وجوب الدم لترك جنس الميت اذ ترك الجنس  
لا يتصور الاحتميد للتحققه ما بقي فرد فترك ميت  
الثالثة من جهة سبب الوجوب الذي هو ترك الثالث  
فاضافه الوجوب الي ترك الليلتين ليس لانه الموجب  
حقيقه بل لكونه جزءا للموجب فهو سبب ناقص ويكون  
فرض الكلام اولاً في بيان حكم الليلتين فاسبب اضافة

الوجوب

نقل

95  
تركه

Copyrighting Sersity